بغداد تستبعد تدخلاً عسكرياً في سوريا.. والخارجية تترقب

العراقية: نظام الأسد انتهى.. والموقف الحكومي امتدادٌ للمحور الإيراني في المنطقة

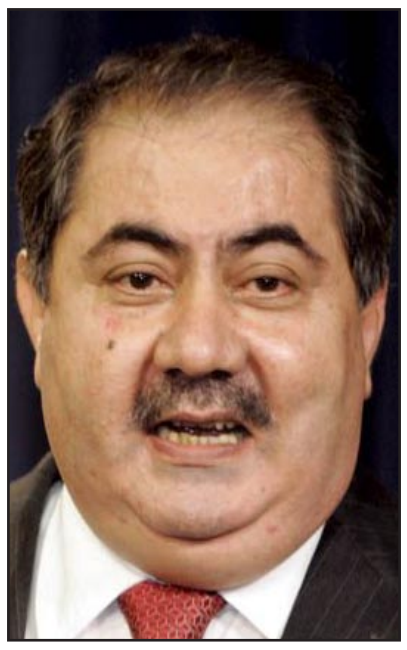

استبعد وزير الخارجية هوشيار زيباري أمس تدخلا عسكريا من أي نوع في سوريا حاليا لكنه أعرب عن تخوفه من انزلاق سوريا نحو الحرب الاهلية وطالب بسرعة تنفيذ المبادرة العربية للأزمة السورية.

وقال هوشيار زيباري في مؤتمر صحافي عقده صباح امس في الدوحة ان "التدخل العسكري (في سوريا) غير مطروح حاليا ولم يسمع أحد الجامعة العربية وهي تطالب مجلس الامن أو الخارج بالتدخل".

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

واضاف ان "الرأي السائد لدى الجميع هو عدم التدخل العسكري، ثم ان كل جهة مشغولة بهمومها".

وفي المقابل، عبر زيباري عن توجسه من حدوث حرب اهلية في سوريا.

وقال "الخوف من ان النزاع اذا اصبح مسلحا وطائفيا، تحدث الحرب الاهلية، وكلنا نرفض ذلك لما له من تبعات على المنطقة".

ويشترك العراق مع سوريا بحدود تمتد بطول ٦٠٥ كيلومترات، حيث تقع محافظات عراقية ذات غالبية سنية كان ينظر اليها خلال الاعوام الماضية على انها معاقل للتمرد ضد قوات الولايات المتحدة والحكومة العراقية.

وتشهد سوريا حركة احتجاجية غير مسبوقة منذ منتصف اذار الماضي اسفر قمعها عن سقوط ٣٥٠٠ قتيل، وفقا لآخر حصيلة نشرتها الامم المتحدة في ٨ تشرين الثاني.

وتتهم السلطات السورية من جانبها "عصابات ارهابية مسلحة" بارتكاب اعمال عنف في البلاد.

وقررت الجامعة العربية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر تعليق عضوية سوريا فيها لحين قبول الاسد تطبيق المبادرة العربية لانهاء العنف ضد المتظاهرين، كما دعت الى سحب السفراء العرب من دمشق.

وامتنع العراق عن التصويت فيما صوت اليمن ولبنان وسوريا ضد القرار.

واعتبر وزير الخارجية موقف بلاده هذا "متميزا بسبب ان لدينا مصالح وعلاقات متداخلة ولذلك كان موقفنا مستقلا"، بحسب تعبيره.

ومن ناحية اخرى دعا زيباري الى "معالجة سريعة (للازمة السورية) في اطار المبادرة العربية".

وقال "نحن في صراع مع الزمن، كيف نستطيع تنفيذ المبادرة العربية ميدانيا و عمليا ... هذا هو السؤال".

وأشار الوزير الى ان نظيره السوري وليد المعلم "ابدى بعض المرونة في مؤتمره الصحافي الذي عقده امس الاول، بقوله انه "يجب ان يكون لأي لجنة الحرية في التنقل".

وعلى صعيد آخر نفى زيباري "نفيا قاطعا دخول اي مجموعات عراقية مسلحة الى داخل سوريا" مثلما تردد في بعض المواقع الاخبارية عن التحاق جيش المهدي بالقوات السورية للمساعدة على قمع المظاهرات.

واضاف "انفي ايضا ما تردد من ان العراق قدم اموالا لسوريا".

وفي المقابل قال زيباري "هذا لا يعني عدم تأييد حرية الشعب السوري وحقوقه فنحن لا نؤيد سفك الدماء ونريد ان تسود الحكمة في المعالجة".

وفي بغداد كان الوضع اكثر حدة فلم تزل الخلافات على الموقف الرسمي تجاه ما يحصل في سوريا مستمرة اذ اعتبر قيادي في ائتلاف العراقية ان النظام السوري بات في خبر كان، مطالبا الحكومة بمساندة ما اعتبره الشعب الرافض لنظام الاسد، فيما نفت مستشارة في المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي تفرد الاخير او حزبه بقرار امتناع العراق عن التصويت لتعليق عضوية دمشق.

حيدر الملا الذي كان يتحدث لمجموعة من الصحفيين في مجلس النواب بينهم مراسل (المدى) قال ان الدعوة لالغاء الجامعة العربية او هيكليتها بحاجة الى هيكلية كاملة والمزيد من المشاورات من بينها الابقاء على العراق ضمن المنظومة العربية".

ووصف الملا هذه الدعوات بالخطرة لان عدم ايجاد رؤية موضوعية بهذا الصدد من الممكن ان تهدد المنطقة بأسرها من بينها الواقع العراقي".

وعن الأوضاع السورية قال الملا "ما يحدث في دمشق يؤثر على الأوضاع في المنطقة بأسرها ولا تقتصر سلبياته على الوضع السوري"، مشددا على ان النظام السوري انتهى، مضيفا "على الحكومة العراقية التحالف مع الشعب السوري لا النظام كما يحصل في الوقت الحالي"، وتابع "ان الانظمة المستبدة لن تستمر طويلا وان التحالف مرتبط بوجودها على دفة الحكم".

وفيما يخص الوقف الحكومي من سوريا بين الملا "انه جزء من المحور الايراني باتجاه دمشق مرورا بالعراق كما اراد اصحاب هذا المشروع وان القضاء عليه وبالذات سقوط النظام السوري سينعكس وبدرجة كبيرة على ايران ومن ثم على العراق".

الى ذلك ذكرت المستشارة في المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء، مريم الريس "ان المالكي لم يتفرد ولا حزبه بالموقف الرسمي من الازمة السورية فقد كانت هناك اجتماعات وفيرة بهذا الامر داخل اروقة لجنة العلاقات الخارجية، وان الموقف العراقي مساند لاستقرار المنطقة ومع اصلاحات الرئيس السوري بشار الاسد".

وتابعت الريس في تصريح لـ(المدى) امس "ليس من مصلحة العراق وجود وضع متأزم في سوريا لان ذلك من شأنه ان يؤثر على العراق واستقراره".

ودافعت الريس عن الموقف العراقي مما يحصل في دمشق وقالت "كل الدول التي رفعت يدها نحو تعليق عضوية سوريا لن تتأثر بما سيحصل هناك".

وانتقدت المستشارة الحكومية تصريحات الملا مبينة "هذه المزايدات التي تخرج من بعض السياسيين غير صحيحة لان الوزراء الممثلين للكتل السياسية صوتوا بالاجماع على ما ذهبت اليه الحكومة بهذا الصدد".

وكشف الريس عن ملابسات امتناع العراق عن التصويت على تعليق عضوية سوريا وأوضحت "خلال اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب تفاجأ الجميع بادراج التصويت على تعليق العضوية في جدول الاعمال وما كان بزيباري الا الاتصال برئيس الوزراء ليبلغه بالامر واتفق الاثنان على ذات الموقف الذي وقفت عنده اغلب الكتل السياسية وبينت بانها ضد العنف ومع ارسال لجنة دولية الى سوريا لتقصي الحقائق واحداث الاصلاحات ومعرفة الاسباب الحقيقة للثورات هناك ومعرفة مدى صحة المعلومات التي تتحدث عن قمع المتظاهرين السوريين وكذلك الحال بالنسبة للانباء التي تواترت عن قتل اكثر من ١٠٠٠ عنصر امني سوري بيد عصابات مدعومة من الخارج".

واعربت المستشارة الحكومية عن اسفها لـ "عدم تفعيل اللجنة الدولية وان العراق كان متحفظا لانه اراد معرفة الحقيقة وان تكون الاحداث بعيدة عن بغداد".

وخلصت الريس الى "ان الجانب العراقي يبحث عن مصالحه فوق كل اعتبار والتي تكمن في استقرار سوريا واذا ما حصل هناك توتر طائفي او اقتتال ستنسحب آثاره السلبية علينا وبالتالي فإن العراق يساند مقترح الامم المتحدة الداعي الى تقصي الحقائق وان تسمح الحكومة السورية للجان الدولية لمعرفة ما يجري هناك وبالتالي فإن المنظمة الدولية تفاجأت بالموقف العربي تجاه دمشق".

كتابة على الحيطان

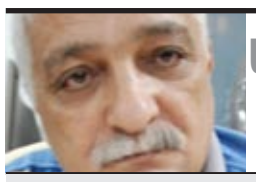

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

هل لدينا حكومة ؟

الجواب على السؤال هو نعم ، لدينا حكومة ورئيس وزراء ومجلس وزراء يصدر القرارات بعد كل اجتماع ، لكن حكومتنا الرشيدة تنقصها الأشياء التالية :

اولا : حكومتنا ينقصها وزراء الدفاع والداخلية والامن الوطني وهي من أخطر الوزارات في البلاد في ظروفنا الحالية مع اقتراب استحقاق انسحاب القوات الاميركية من البلاد ، وتصاعد اعمال العنف والحديث عن مؤامرات تحاك في الخارج ولها اياد في الداخل تسعى لتنفيذها والاجهاض على العملية السياسية .

ثانيا : حكومتنا ينقصها التنسيق والتكامل بين الوزارات ، فكل وزير ووزارة تعمل في مساحة خاصة بها ، فوزير التعليم العالي لا يعرف خطط وبرامج وزارة التربية لكي يبني خططه العالية من تحت يد وزارة التربية التي ينبغي ان تقول له لدينا كذا خريج في هذه السنة ليعرف الرجل حجم استيعاب جامعاته ، ووزارة التخطيط ليس لديها احصاءات ولا تعداد للمجتمع العراقي لكي تعرف بقية الوزارات مالها وما عليها وماهو حجم الخطط ونوعها لتقدم خدماتها للمواطنين الكرام ، ووزارة الكهرباء لا تعرف خطط وزارة النفط لكي تقدر حجم احتياجاتها من الوقود لحل ازمة الكهرباء ووزارة النفط ليس لديها فكرة عن احتياجات وزارة الكهرباء من الوقود الا من خلال المراسلات البريدية البيروقراطية ، لكي تجهز نفسها لاحتياجات الكهرباء . وهذه الامثلة تنطبق على كل الوزارات دون استثناء ودليلنا التخبط الذي تعاني منه كل الوزارات وعدم قدرتها على انجاز خططها ،ان كان لديها خطط مدروسة وعلمية ومبنية على احصاءات دقيقة عن مختلف اوجه الحياة في البلاد .

ثالثا : حكومتنا ينقصها الخطاب السياسي والاقتصادي والاجتماعي الموحد لكي لا تبدو امامنا حكومة بعشرين اتجاه وخطة ، لان كل الوزارات تسير وفق مخططات حزبية وليس على أساس عمل كلي تكاملي.

رابعا : حكومتنا ينقصها البرنامج الذي يكون بوصلة لكل الوزارات ، فحتى اللحظة لم اسمع ان حكومتنا قد قدمت برنامج عملها للبرلمان لكي تتم المصادقة عليه وبالتالي محاسبة الحكومة على اساس تنفيذ هذه البرنامج من عدمه ، وهي سابقة تاريخية اذ لم يشهد تاريخ تشكيل الحكومات في الزمن المعاصر ان حكومة تحكم بلا برنامج أو بوجود برنامج لا يعرف عنه شيئا لا البرلمان ولا الشعب !!

خامسا : حكومتنا تنقصها الكفاءات الحقيقية التي لديها افكار واخيلة وامكانات للبناء وتشييد البلاد ، حكومتنا طاردة للكفاءات التي تأتي الى الوطن باحلام المساهمة في البناء وتصطدم بجهاز بيروقراطي رفيع المستوى تحكمه المحاصصات والحزبيات .

سادسا : حكومتنا تنقصها كل العناصر الضرورية التي بتوفرها نقول اننا امام حكومة من لحم ودم .

والآن نستطيع ان نؤكد جوابنا على سؤال العمود " هل لدينا حكومة ؟" نعم لدينا حكومة بالباكيت " !

كوبلر بعد لقائه السيستاني: القوات العراقية على أتم استعداد

الأعرجي ينقل عن أركان الجيش قدرة المؤسسة الأمنية على حماية البلاد بعد ٢٠١١

□ النجف - بغداد/ المدى

مؤتمر صحفي سابق لمبعوث الأمم المتحدة في العراق... ارشيف

أعلن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر عن ثقته بقدرة القوات الأمنية العراقية على التعامل مع المشاكل التي قد تحدث بعد انسحاب القوات الأمريكية نهاية العام، مؤكدا على ان الامم المتحدة ستساعد في مجالات السياسة والتنمية.

وقال كوبلر خلال حديثه في مؤتمر صحفي عقده ظهر امس في النجف ، بعد لقائه المرجع الديني علي السيستاني ان "الهدف من الزيارة هو الاستماع لنصح السيستاني ونعرف منه ماهي المشاكل التي تواجه البلاد ولتبادل وجهات النظر حول دور الامم المتحدة في هذه المرحلة المهمة من تاريخ العراق".

واوضح ان انسحاب القوات الامريكية من البلاد "يعد فرصة كبيرة للشعب العراقي والحكومة ولإثبات قضية للمجتمع وللعراقيين والمجتمع الدولي ايضا، ان العراق بلد طبيعي يمكن ان يدير شؤونه بنفسه"، متسائلا عن دور الامم المتحدة في هذا المجال "ويمكننا ان نساعد في المجالات السياسية والتنموية كممثل خاص للامين العام للامم المتحدة ومسؤول عن هذين المجالين".

واشار الى استعداد الامم المتحدة "للمساعدة ولخدمة الشعب العراقي وبتضافر كل الجهود مع وكالات الامم المتحدة يمكننا القيام بذلك".

وبين انه تم مع السيستاني "مناقشة اثار الانسحاب الامريكي وهذا امر جديد للبلاد والقوات العراقية ستكون مسؤولة عن الامن في البلد"، مبديا ثقته "بان القوات الامنية العراقية ستقوم بذلك وستكون هناك مشاكل ولكن يمكن التغلب عليها "هذا لا يمكن ان يمر بدون مطبات ولكنني واثق جدا ان القوات الامنية العراقية ستكون في وضع يمكنها من التعامل مع ذلك".

وحسب الاتفاقية الموقعة بين بغداد وواشنطن في عام ٢٠٠٨، فإن القوات الاميركية ستنسحب من العراق بحلول كانون الاول المقبل.

ولفت الى انه تطرق في نقاشه مع السيستاني الى "سلسلة واسعة من المشاكل السياسية في البلاد والتنموية ومشكلة الشباب في العراق حيث ان ٥٠٪ من السكان من فئة تحت سن ١٩ ويجب ان تحظى هذه الفئة على افضل فرص التعليم".

وعن امكانية اخراج العراق من الفصل السابع بعد انسحاب القوات الاميركية، قال كوبلر ان "مشاكل الفصل السابع لها مكانة في النقاشات السياسية والعلاقة مع الكويت مهمة جدا وسأزور الكويت هذا الاسبوع وسأناقش هذه المسائل نهاية الاسبوع هناك".

وليس بعيدا عن رحيل القوات الاميركية من العراق، قال رئيس كتلة الاحرار النيابية بهاء الاعرجي إن "رئاسة اركان الجيش اكدت ان المؤسسة الامنية قادرة على حفظ الامن ما بعد الانسحاب الامريكي من البلاد".

وأضاف الاعرجي في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منه امس إن "وفدا من كتلة الأحرار زار وزارة الدفاع والتقى برئيس اركان الجيش بابكر زيباري ومجموعة من ضباط الوزارة لمعرفة امكانية القوات الامنية وحفظ الامن ما بعد انسحاب القوات المحتلة "، مبينا ان "جميع المسؤولين اكدوا ان المؤسسة الامنية قادرة على حفظ الامن الداخلي والخارجي".

وأشار إلى ان "هناك بعض الاشكاليات يمكن حلها سياسيا في حال وقوع اعتداء خارجي على العراق وهذا غير ممكن لاننا لسنا في زمن صدام وممكن حل هذا الموضوع من خلال اتفاق امني مشترك بين الدول المجاورة".

واوضح رئيس كتلة الاحرار" وجدنا ان امكانيات المؤسسة العسكرية قوية وقادرة على حفظ الامن ،ولكن تفتقد الى عدم اكمال المنظومة الاستخبارية "، مؤكدا "دعم كتلته الكامل للمؤسسة الامنية وكذلك ستدعمها الكتلة من خلال موازنة ٢٠١٢ حتى تستطيع مواجهة جميع الخروقات".

وكان بعض الساسة والمراقبين قد شككوا بقدرة القوات الامنية على حفظ الامن والاستقرار في البلاد بعد انسحاب القوات الامريكية من البلاد .

وسبق لرئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول بابكر زيباري، ان صرح ان الجيش العراقي لن يكون قادرا على تولي الملف الأمني بصورة كاملة قبل اكتمال صفوفه بحلول عام ٢٠٢٠.

اعلام

◆ الجبوري: مخاوف من قانون منع ازدواج الجنسية

ذكر النائب الصدري، جواد الجبوري ان عدم تشريع قانون منع ازدواجية الجنسية بسبب تخوف أعضاء البرلمان والمسؤولين في الحكومة من إقراره.

وقال الجبوري: إن هذا الموضوع حصل به نقاش داخل أروقة مجلس النواب وهو مؤشر غير سليم لأن صاحب الجنسيتين يريد أن ينتفع من الجهتين، مضيفا أن هناك عددا من أعضاء البرلمان والمسؤولين في السلطة التنفيذية من الذين يمتلكون الجنسيتين يتخوفون منه.

◆ العباسي: علاوي مؤثرٌ في العملية السياسية

نفى النائب عن دولة القانون احمد العباسي امكانية أن يحل رئيس البرلمان أسامة النجيفي موقع إياد علاوي في زعامة ائتلاف العراقية، مبينا أن إياد علاوي مازال مؤثرا في المشهد السياسي.

وقال العباسي:يبقى إياد علاوي زعيم ائتلاف العراقية ولا يمكن مصادرة جهده السياسي وما قدمه للعراق من معطيات، مشيرا الى ان النجيفي له مكانته السياسية ولكل منهما مؤيدون ومعارضون في الشارع العراقي.

◆ اللكاش: حل المشاكل من خلال طاولة الحكيم

أكد النائب عن كتلة المواطن محمد اللكاش، ان الحل الأمثل لانهاء الأزمات السياسية بين الكتل هو جلوس القادة على الطاولة المستديرة وطرح حلول مشاكلهم.

وقال اللكاش: إن رئيس المجلس الأعلى عمار الحكيم جدد دعوته لحوار الطاولة المستديرة ليشمل جميع الكتل السياسية، وانٍ هذا هو الحل الأمثل للمشاكل الحالية، مضيفاً: ان عند جلوس القادة على الطاولة يتم طرح مشاكلهم وآليات حلها.